منظمة دولية تطالب القضاء الأمريكي بمحاسبة "القاتل" محمد بن سلمان

التغيير

أكدت منظمة دولية أن على المحكمة الفيدرالية الأمريكية أن تمارس الاختصاص القضائي على قتلة جمال خاشقجي الذين سعوا لإنهاء تأثير الصحفي المغدور على المشرعين الأمريكيين.

وقالت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN) إن محمد بن سلمان والمتآمرين معه يخضعون للاختصاص القضائي للمحاكم الأمريكية لأن قتلهم خاشقجي كان يهدف إلى إسكات خطابه في الولايات المتحدة والحد من نشاطه وتأثيره على المشرعين الأمريكيين.

قامت خديجة جنكيز، أرملة خاشقجي، ومنظمة (DAWN) بالرد على طلب ولي العهد بصرف النظر عن القضية في محكمة المقاطعة الفيدرالية اليوم، حيث رفضتا أيضًا الحجة القائلة بأن ولي العهد يحق له الحصانة

السيادية كرئيس للدولة، بالنظر إلى دور والده، الملك سلمان، كرئيس للدولة، والإشارة إلى دور شقيق ولي العهد والسفير السعودي السابق للولايات المتحدة، خالد بن سلمان، في استدراج خاشقجي من واشنطن العاصمة حتى مقتله في إسطنبول.

قالت سارة لي ويتسن، المديرة التنفيذية لمنظمة (DAWN): "يسعى محمد بن سلمان إلى التهرب من العدالة والمساءلة الحقيقية عن مقتل جمال خاشقجي من خلال الاعتماد على حجج قضائية لا يمكن الاعتداد بها لتجنب المحاكمة على أساس الجوهر في هذه المحكمة".

وأضافت: "نأمل ألا تسمح له المحكمة بالنجاح في ذلك، وأن تمنح جنكيز ومنظمة (DAWN) الحق في المضي بالمحاكمة".

قدم السفير كيث هاربر من جينر آند بلوك وفيصل جيل، ممثلا جنكيز ومنظمة (DAWN)، ردًا على طلبات صرف النظر عن المتهمين ولي العهد واثنين من المتآمرين الآخرين المتورطين بشكل مباشر في مقتل خاشقجي، وهما سعود القحطاني وأحمد عسيري في المحكمة الجزئية الأمريكية التابعة لمقاطعة كولومبيا.

تسعى الدعوى القضائية إلى الحصول على تعويضات مدنية كبيرة، بما في ذلك تعويضات عقابية، لقتل خاشقجي بموجب قانون دعاوى تعذيب الأجانب وقانون منع ضحايا التعذيب وقانون الولاية الذي يحظر التدخلات الضارة في العقود.

كما تسعى الدعوى أيضًا إلى الإفصاح عن معلومات من مسؤولي إنفاذ القانون والاستخبارات والإدارة الأمريكية لتقديم المزيد من الأدلة على أن ولي العهد أمر بقتل خاشقجي خارج نطاق القضاء.

أكدت وكالات المخابرات الأمريكية بالفعل أن ولي العهد أمر بالعملية التي قادها القحطاني وعسيري والتي أسفرت عن خنق وقتل وتقطيع خاشقجي في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، أثناء زيارته للقنصلية السعودية في إسطنبول بتركيا.

وعلى الرغم من أن بن سلمان قد تحمل المسؤولية عن جريمة القتل على يد وكلائه، إلا أنه لم يكشف أبدًا عن المكان الذي أخفوا فيه رفاته.

قالت سارة لي ويتسن: "كان ولي العهد يسعى إلى اختطاف وقتل خاشقجي لأنه كره نفوذ خاشقجي المتزايد

على المشرعين الأمريكيين، وجعلهم على دراية بانتهاكات ولي العهد المتزايدة لحقوق الإنسان، ودعا إلى إنهاء دعم حكومتنا لولي العهد".

وأضافت: "مناصرة خاشقجي من خلال منظمة (DAWN) كانت تهدد بتقويض الصورة "الإصلاحية "التي ترسمها شركات العلاقات العامة والتي أنفق ولي العهد عشرات الملايين على نشرها لنيل استحسان الأمريكيين".

حتى الآن، تمكن ولي العهد محمد بن سلمان من الإفلات من المساءلة والعقوبات على مقتل خاشقجي. على الرغم من أن إدارة بايدن قد أعلنت عن سياسة حظر خاشقجي لمعاقبة المسؤولين الأجانب المنخرطين في قمع عابر للحدود، إلا أنها فشلت لأسباب سياسية في تطبيق الحظر على الجاني الأكثر مسؤولية عن فرض سياسة الحظر، محمد بن سلمان.

لحسن الحظ، ستتجاهل المحكمة الفيدرالية الأمريكية التي تنظر الدعوى هذه الاعتبارات السياسية وتتبع بدًلا من ذلك القانون والوقائع، على النحو المنصوص عليه في الشكوى.

قالت جنكيز: "في مواجهة حقيقة أن ولي العهد محمد بن سلمان أمر بقتل خاشقجي، رفضت الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، معاقبته."

وأضافت: "نتطلع الآن إلى قيام محكمة أمريكية بفرض عقوبة على ولي العهد وتحقيق قدر من العدالة لهذه الجريمة".

قال مايكل إيسنر، المستشار العام لمنظمة (DAWN): "لقد أعطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الأولوية لمصالحها المتصورة الخاصة أو المتعلقة بالأمن القومي في السماح لولي العهد الأمير محمد بن سلمان بالإفلات من المساءلة عن مقتل جمال".

وأضاف: "نأمل أن تقوم المحكمة الجزئية بوضع سيادة القانون فوق كل الاعتبارات الأخرى، وأن تسمح بالمضي قدمًا في المحاكمة أمام هيئة محلفين".